

كان انكر المنسوب اليه النسب او طعن بعض  
 الناس فيه فتمنع الشهادة به لا اختلا للظن  
 حينئذ وقول عرفان من ياد في نسب صورة  
 الشهادة بالتسامع ان يمدان هذا ولد فلان  
 او انه عتيق او مولاه او وقته او ما اخرجته  
 او انه ملكه لا يشهد ان فلانة ولدت فلانا  
 او ان فلانا اعتمق فلانا او انه وقف فلانا او انه  
 تزوج هذه او انه اشترى هذا من من انه  
 يشترط في الشهادة بالفعل الا بصار وبالقول  
 الا بصار والسمع ولو سمع لسبب الملك كبيع  
 وهبة لم تجز الشهادة به بالتسامع ولو سمع  
 الملك الا ان يكون السبب ارثا فتجوز لان  
 الارث يستحق بالنسب والموت وعلى من  
 يشترط بالتسامع وما ثبت به ايضا ولاية  
 القضاة والهرج والتقديم والرشد والبرث واستحقاق  
 الزكاة والرضاع وتقدم بعض ذلك **فصل**  
 في جعل الشهادة وادائها ومكتابة الصلح  
 والشهادة تطلق على جعلها كالتبرير بمعنى  
 جعلت وعلى ادائها كالتبرير عند القاضي  
 بمعنى

بمعنى ادبتي وعلى المشهود به وهو المراد هنا  
 كجعلت شهادة بمعنى مشهود به في مصدر  
 بمعنى المفعول **جعل الشهادة ومكتابة الصلح**  
 وهو الكتاب **فمنها كتابية** في كل تصرف مالي وغيره  
 كبيع ونكاح وطلاق واقراء فريضية التحمل  
 في ذلك فللمحاكمة التي اشارت عند المتنازع  
 ولتوقف الالفقار عليه في المكاح وغيره مما  
 يجب فيه الاشارة وما فرضت كتابية  
 الصلح **والمراد في الجملة** لما مر انه لا يلزم القاضي  
 ان يكتب الخضم ما ثبت عنده او حكم به  
 فلا يما لا يستغني عنها في حفظ الحق وما اشرط الله  
 في التذكر وصورة الاصل ان يحضر من يتحمل  
 فان دعي للتحمل فلا وجوب الا ان يكون الداعي  
 معذورا بمرض او حبس او كان امره محذورا وقاضيا  
 يشهد على امر ثبت عنده ولا يلزم الشاهد  
 كتابة الصلح الا بآخرة فله اخذها حاله  
 ذلك في تحمله ان دعي له لا في ادائه وله بعد  
 كتابته حسب عنده للآخرة **وكذا الالفقار** الشهادة  
 فرضت كتابية وان وقع التحمل اتفاقا **ان كانوا جميعا**